مجزوءة المماليك والعثمانيين

القسم الثاني: العثمانيين

(محاضرات الأستاذ الفاضل الصافي)

السنة الجامعية: 2020-2021

Scanned with CamScanner

المقرر

الجزء الأول: السلطنة العثمانية من التأسيس حتى الأوج:

I) جذور وبدايات السلطنة العثمانية

II) من الإمارة إلى السلطنة (1362 ــ 1415)

III) السلطنة في أوجها (1415 ــ 1570):

1) فتح القسطنطينية (1453).
2) السلاطين حماة المدن المقدسة.
3) إدارة مركزية وجيش قوي.
4) حضارة غنية ومزدهرة.

الجزء الثاني: مرحلة الضعف والانهيار.

IV) بداية تراجع السلطنة العثمانية (1570 - 1774):

1) الأوضاع خلال نهاية القرن 16 وطيلة القرن 17.
2) بداية الزحف الأجنبي على السلطنة (1713 ــ 1774).

V) المسألة الشرقية (1774 ــ 1878):

1) الإصلاحات العثمانية.

2) الأزمتين اليونانية والمصرية (1779 ــ 1840).

بداية تجزئة السلطنة العثمانية (1840 ــ 1878).

VI) من السلطنة العثمانية إلى الجمهورية التركية.

1) عبد الحميد الثاني وإعادة الكرة.
2) شباب الأتراك (تركيا الفتاة).
3) قيام الجمهورية التركية (1923).

Scanned with CamScanner

مقدمة:

تعتبر السلطنة العثمانية من بين أكبر الإمبراطوريات التي عرفها تاريخ البشرية، ويتضح ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار الرقعة الجغرافية التي امتدت فوقها وكذلك الفترة الزمنية التي عاشتها. فامتدادها جغرافيا كان على أجزاء شاسعة من ثلاث قارات (آسيا وأوروبا وإفريقيا) وزمنيا كان عبر ثلاث حقب تاريخية (من الوسيط إلى المعاصر)، ناهيك عن الفسيفساء العرقي والديني الذي كان يشكله رعاياها.

إن كل هذا يدعو الباحث المتريث إلى عدم التسرع في الحكم على هذه السلطنة وعلى السلالة الحاكمة دفعة واحدة، وإننا باستحضار المنهج التاريخي يمكن القول أن هذه السلطنة عرفت فترات ازدهار تميزت بالثراء والتسامح الديني اللذين استفاد منهما كل الرعايا بدون تمييز عرقي أو ديني، كما عرفت فترات تراجع وتقهقر كانت آثارها السلبية واضحة على كل الرعايا كذلك.

يمكن إيجاز المحطات الكبرى في حياة هذه السلطنة فيما يلي: مرحلة التأسيس (الإمارة) وتبدأ مع عثمان، ومرحلة التوسع التي تبدأ خجولة مع أورخان لكي تكبر مع محمد الأول، ثم مرحلة الأوج التي تمتد ما بين فتح القسطنطينية وحكم سليمان القانوني، التي تلتها مباشرة بداية مرحلة التراجع التدريجي أو مرحلة العد العكسي في حياة السلطنة.

الجزء الأول: السلطنة العثمانية من التأسيس حتى الأوج.

I) جذور وبداية السلطنة العثمانية.

كانت السلطنة السلجوقية خلال القرن 12 تفرض سيطرتها على معظم أرجاء آسيا الصغرى، ولم تترك للبيزنطيين سوى الجزء الصغير في الغرب الذي يطل على بحر مرمرة. بعد فترة جد مزدهرة طيلة الثلث الأول من القرن 13، وجدت هذه السلطنة (السلجوقية) نفسها في مواجهة عدة مشاكل عويصة أدت إلى سقوطها. فقبيل منتصف القرن 13 اندلع نزاع حول من سيخلف السلطان، مما أدى إلى إضعاف السلطة المركزية، في الوقت الذي كان فيه على السلطنة أن تواجه الغزو المغولي القادم من الشرق.

استطاع المغول بعد عدة انتصارات (انتصر المغول على السلاجقة في موقعة كوشه داغ سنة 1243، وكان هذا الانتصار هو الحاسم، وإن ظلت السلطنة السلجوقية، ولو اسميا، قائمة في قونية حتى سنة 1303.) فرض هيمنتهم السياسية على المنطقة الشرقية من الأناضول، وما بقي من هذه الأخيرة أسهمت فيه المشادات الداخلية والمكائد بين الوزراء في إضعاف سلطة السلاطين السلاجقة. برزت إلى

Scanned with CamScanner

الواجهة في أرجاء هذه الدولة المتدهورة آنذاك، القبائل التركمانية التي كان السلاطين السلاجقة قد استوطنوها على الحدود في مواجهة البيزنطيين: ويتعلق الأمر هنا بقبائل أو أجزاء قبائل تتشابه في خصوصياتها مع العالم التركي الإسلامي والتي احتفظت بروح الغزو، ومن ثمة عمل السلاطين السلاجقة على توجيهها ضد الامبراطورية البيزنطية.

لقد اغتنمت القبائل التركمانية فرصة ضعف السلطنة السلجوقية لكي تشكل على جنبات هذه السلطنة ــ وبخاصة في الغرب ــ إمارات (بياليك Beylik) مستقلة ذاتيا، ثم أصبحت مستقلة تماما عند نهاية القرن 13 وبداية 14. كان هدف إمارات الوسط (مثل إمارة قرَمان) هو الحصول على الإرث السلجوقي، وكان هدف إمارات الغرب (مثل الإمارة التركية العثمانية) هو غزو المناطق البيزنطية. إلا أنه لم تكن أية واحدة من هذه الإمارات التركمانية قوية، بالقدر الذي يسمح لها ببسط سيطرتها على باقي الإمارات الأخرى. ومع ذلك استطاعت إمارات الغرب القضاء على القوة البيزنطية في غرب الأناضول، وأصبحت ممتلكات هذه القوة في يد الإمارات التركية حوالي سنة 1340. كان يوجد من بين هذه الإمارات، مع بداية القرن 14، الإمارة التي كان يتزعمها عثمان، والتي سيصبح لها شأن كبير على عهد خلفاء هذا الأخير تحت اسم السلطنة العثمانية.

ينتمي العثمانيون إلى فرع من الأتراك الأغوز (الغز أو التركمان، والأغوز نسبة إلى الجد أوغوز خان). جاءت هذه القبيلة أو جزء منها من آسيا الوسطى، إما في الوقت الذي جاء فيه السلاجقة إلى الأناضول، وإما ــ وهو الاستنتاج الأكثر احتمالا ــ بعد هؤلاء بقليل. كان هذا النزوح نحو الغرب بسبب الضغوط المغولية في بداية أو منتصف القرن 13. لا نعرف سوى القليل عن الزعماء الأولين لقبيلة آل عثمان في الأناضول. من المحتمل أن أحدهم وهو أرطغرل Ertughrul، قد تسلم من السلاجقة حوالي سنة 1260 منطقة الثغور المواجهة للإمبراطورية البيزنطية في الشمال الغربي من الأناضول، مع مهمة الدفاع عنها ضد البيزنطيين، وإن أمكن مهاجمة هؤلاء. عند وفاة أرطغرل، حوالي سنة 1290، خلفه ابنه عثمان (1290 ــ 1326) على رأس الإمارة، وشرع في مهاجمة البيزنطيين.

استطاع عثمان أن يضع تحت سيطرته الجزء الشرقي من بيثينيا البيزنطية Bithynie Byzantine وذلك قبل نهاية القرن 13، وتنازل عن قيادة الجيش سنة 1317 لابنه أورخان، واستمر هذا الأخير في الغزو الذي تكلل بضم مجموعة من المدن البيزنطية: بروسة Brousse (بورصة في الاصطلاح العثماني) سنة 1326 ونيقية Nicée سنة 1330 أو 1331 ونيقوميديا Nicomédie سنة 1337، ووضع اليد كذلك على إمارة قره سي Karasi المجاورة، وبالتالي وصل إلى الساحل الجنوبي لبحر مرمرة وإلى مضيق الدردنيل الإستراتيجي. سمحت هذه الانتصارات لأورخان بامتلاك واجهة بحرية مهمة محادية لأملاك البيزنطيين في أوروبا. وكان قبل ذلك قد وضع أسس إدارة في المناطق التي ضمها، ونظم جيشا يتكون من وحدات عسكرية نظامية من الخيالة (السباهية) بالخصوص، وكذلك فرق غير نظامية من المشاة Fantassins ou Azab ومن الخيالة (إيكنجي).

Scanned with CamScanner

قد كانت الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبها البيزنطيون أنفسهم، هي التي فتحت الطريق أمام العثمانيين نحو أوروبا. فبالفعل، بعد وفاة الإمبراطور أندرونيك (أندرونيكوس) Andronic سنة 1341 ومن أجل الاستحواذ على العرش و إبعاد الوريث الشرعي حنا الخامس باليولوغ Jean 5 Paléologue، طلب الوزير كانتاكوزين (كانتاكوزينوس) Jean Cantacuzène مساعدة إمارة أيدين (إحدى الإمارات التركمانية في الأناضول) التي دخلت جيوشها إلى تراقيا Thrace سنة 1343. ثم في سنة 1345 عند وفاة أمير أيدين (أومور)، توجه كانتاكوزين إلى أورخان وزوجه ابنته (تيودورا Théodora) حوالي سنة 1345 ــ 1346، لنفس السبب. أرسل أورخان إلى تراقيا عساكر بقيادة ابنه سليمان، وفي شهر مارس سنة 1354 أتى زلزال على أسوار وأبراج مدينة غاليبولي Gallipoli واستطاع سليمان بالتالي ضمها ورفض إعادتها إلى كانتاكوزين. استمر سليمان في سياسته التوسعية في تراقيا الشرقية إلى أن مات سنة 1355، وعندما مات أورخان (سنة 1360 أو 1362) ، كانت مساحة إمارته قد اتسعت بشكل ملحوظ.

كان تطور هذه الإمارة العثمانية هو نتيجة تضافر مجموعة من العوامل: أولها، موقعها الجغرافي الذي يعزلها عن الإمارات المجاورة. ثانيا ضعف اهتمام هذه الإمارات المجاورة بالإنجازات العثمانية، بسبب انشغالها بمشاكلها الخاصة. ثالثا، موقع الإمارة العثمانية الممتاز للعبور إلى أوروبا. رابعا، هناك الأخطاء السياسية التي ارتكبها البيزنطيون كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وأخيرا، وحدة السلطة العثمانية والتنظيمين الإداري والعسكري لهذه الإمارة، أضف إلى ذلك كله الحماسة الدينية التي دعمتها الانتصارات المنجزة باسم الإسلام ضد المسيحيين.

عند وفاة أورخان، كانت الغزوات محدودة نسبيا، لكن الأهم من كل شيء هو أن العثمانيين كانوا يسيطرون على ضفتي مضيق الدردنيل، ويفرضون وجودهم في تراقيا. وكانوا في الأناضول يطلون على ساحل بحر إيجا، ولكنهم امتنعوا عن مهاجمة الإمارتين التركمانيتن القويتين صاروخان وأيدين، لأنهم تفادوا فتح جبهتين في آن واحد، وخاصة أن إحدى الجبهتين (أي صاروخان وأيدين) لا تنتمي لدار الحرب، وكذلك الشأن بالنسبة لإمارة قِرْمان في الجنوب الشرقي من الأناضول التي لم يرغب أورخان في الدخول في صراع معها، بل فضل توظيف كل الجهود ضد بيزنطة المسيحية الأورثوذكسية التي بهذا الانتماء يكون غزوها محل تقدير كل العالم الإسلامي، والتي أيضا كانت على طريق الاضمحلال، وذلك بسبب ما تلقته من ضربات سواء من المسلمين في الشرق أو من المسيحيين الكاثوليك في الغرب.

Scanned with CamScanner

II) من الإمارة إلى السلطنة (1360 أو 1362 ــ 1451).

يعتبر مراد الأول (1359 أو 1360 أو 1362 [1] ــ 1389) المؤسس الحقيقي للقوة العثمانية في أوروبا الشرقية، ومما ميز فترة حكمه الاستلاءُ على أدرنة Andrinople (وذلك إما سنة 1361[2] حسب بعض المراجع، أو سنة 1362[3] ، أو سنة 1363[4] حسب مراجع أخرى)، وكذلك فتح مقدونيا وتراقيا الشرقية ثم بلغاريا. اصطدم عدة مرات مع الصربيين، وقد تم اغتياله خلال آخر معركة له ضدهم في كوسوفو (13 يونيو 1389)، إلا أن الصرب ــ مع ذلك ــ هزموا في المعركة. استطاع قبل ذلك هزم أمراء كرَمان، ودفعهم نحو الشرق في الأناضول، ولكنه لم يستطع القضاء عليهم نهائيا، وهم كانوا يعتبرون أشد منافسي العثمانيين في المنطقة.ولكن الأهم من ذلك هو أنه وضع أسس دولة قوية: فقد أسس إدارة مركزية (الديوان)، ذات مكاتب متنوعة و يرأسها وزير أكبر. كما سطر لجيشه نظام تجنيد، يعتمد على أخذ إنكشارية المستقبل من بين أطفال المسيحيين في البلقان، ومن هناك يرسل هؤلاء الأطفال إلى الأناضول ليترعرعوا على الدين الإسلامي وقيمه، ولإعطائهم تكوينا عسكريا أو تربية تؤهلهم للخدمة في القصور والإدارة.

أما التحكم في المناطق المفتوحة وإدارتها، فكانا مضمونين بفعل إقطاع أراضي تتفاوت من حيث المردود، سميت تيمارات وزعامات[5]، لأناس يتولون استغلالها، مقابل توفير عدد من الفرسان (السباهية) وضمان الأمن وسير الإدارة في مناطقهم. لقد تجلى تحول الدولة العثمانية في إعطاء مراد الأول ــ حسب بعض المراجع ــ لقب سلطان في آخر سنوات حكمه، بعدما كان سلفه أورخان يحمل لقب أمير أو باي، ورفع اللقب إلى درجة سلطان له دلالاته.

استمر السلطان بايزيد الأول (1389 ــ 1402) الملقب بالصاعقة Yildirim بعد أبيه، في سياسة التوسع. فبعد أن ضم كل الإمارات التركية الغربية والوسطى في منطقة الأناضول، باستثناء إمارة كرمان، استمر في إطلاق حملات على أوروبا البلقانية، وتدخل من أجل أن يتولى مانويل الثاني Manuel II عرش بيزنطة بعد وفاة حنا الخامس (باليولوغ) Jean V سنة 1391. ولكن هذا لم يمنعــه من محاصرة القسطنطينيــة، بعد ذلك بفترة قصيرة. وبما أن الزحف العثماني ما بين سنتي

---

[1]) تولى مراد الأول الحكم سنة 1359، حسب شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، ص62. وسنة 1360، حسب بعض المراجع مثل أحمد عبد الرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ص 48، ومحمد فريد: الدولة العلية العثمانية، ص 44 . وسنة 1362، حسب مراجع أخرى مثل كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 416.

[2]) أحمد عبد الرحيم مصطفى، م س، ص 48. وكذلك محمد فريد، م س، ص 45.

[3]) كارل بروكلمان، م س، ص 416.

[4]) مثل الموسوعة الفرنسية Universalis.

[5]) التيمار هو الإقطاع الذي يقدر دخله بأقل من 20 ألف آقجة، والزعامة هو الذي يقدر دخله بما يتراوح بين 20 ألف و100 ألف آقجة.

Scanned with CamScanner

1393 و1395، قد أوصلهم إلى حدود المجر (هنغاريا حاليا)، فإن ملك (سيجيسموند Sigismond) هذا البلد نادى في الغرب بحملة صليبية، وأيدها البابا (بونيفاس التاسع Boniface IX) بكل ثقله. انظم الفرنسيون والإنكليز والألمان وبعض الإيطاليين إلى المجريين، لمحاربة العثمانيين ولطردهم من أوروبا، لكن الاصطدام الذي كان بتاريخ 25 دجنبر 1396 في نيكوبوليس Nicopolis (شمال المجر) انتهى بسحق الصليبيين. لقد كان لهذا الانهزام، وقع وصدى كبيرين في أوروبا، وأعطى الانطلاقة لأسطورة "القوة العثمانية التي لا تهزم".

في أواخر القرن الرابع عشر، خيم تهديد على الأناضول الشرقي، إنه خطر مصدره جيوش تيمورلنك المغولي (حفيد جنكيزخان)، الذي وضع يديه بالتدريج على بلاد فارس والعراق. ومن جانبه، كان بايزيد الأول يسيطر على المناطق الشمالية الشرقية من الأناضول، مما وضعه وجها لوجه مع المغول.

انهزم العثمانيون أمام المغول في أنقرة سنة 1402، بل وأكثر من ذلك وقع بايزيد في الأسر، وفي نفس الوقت ضم تيمورلنك كل الإمارات التي فقدها العثمانيون في الأناضول. ولكن الأخطر من ذلك، هو أن أبناء السلطان تنازعوا حول من سيخلف أباهم في الحكم، مما أعطى الانطلاقة لعشر سنوات من الحروب الداخلية، خرج منها محمد الأول منتصرا، وذلك سنة 1412 أو 1413.

وجهت هزيمة أنقرة ضربة صعبة للعثمانيين ولكنها لم تكن قاضية، أضف إلى ذلك أنهم وجدوا في محمد الأول (1412 أو 1413 ــ 1421) الرجل القادر على إنقاذ الموقف. فعند وفاته كانت كل مناطق الأناضول المفقودة، قد عادت إلى كنف السلطنة العثمانية، كما قضى على بعض التمردات وهزم المجريين من جديد. وفي المجمل، فإن العثمانيين لم يفقدوا وقتا طويلا في إعادة انتشارهم والتوسع من جديد، هذه التوسعات التي كانت أكبر مع السلطان الجديد مراد الثاني (1421 ــ 1451) في أوروبا كما في شمال الأناضول.

لقد أدت التوسعات العثمانية في أوروبا، إلى حملة صليبية جديدة، كانت أقل قوة من الأولى، وكان مآلها الفشل في ورنة Varna (تقع في البوسنة) بتاريخ 10 نونبر 1444، وكان من نتائجها إخضاع البوسنة وصربيا من جديد. ومع ذلك، فإن المجري حنّا هونيادي Jean Hunyady قام بمقاومة عنيدة للعثمانيين دامت حتى سنة 1448، بينما في ألبانيا قاد جورج كاستريوتا Georges Kastriota تمردا دام عشرين سنة.

ترك السلطان مــراد الثانــي عند وفاته سنة 1451 لابنه محمد الثاني (1451 ــ 1481) دولة قوية ومتراصة، ولديها قوة عسكرية، بالإضافة إلى إدارة جد متقدمة، وكان يوجد على رأس هذه الإدارة وزراء في الغالب ينحدرون من أسر تركية عريقة، وكانت العاصمة أدرنة مركزا مشعا للثقافة والفنون.

Scanned with CamScanner

كانت العصبيات القديمة المهيمنة في المناطق المفتوحة ــ في البداية ــ تحتفظ بامتيازاتها الاجتماعية، تحت المراقبة العثمانية. فقد كان العثمانيون يحبذون، إجراء أقل ما يمكن من التغيير في المناطق التي يتم ضمها إلى السلطنة، وذلك بالاحتفاظ بالأمور الاقتصادية والاجتماعية على الحالة التي وجدوها عليها، وذلك حتى تستمر الحياة اليومية (اللغات والديانات والعادات) عادية دون تغيير فجائي. فالسلطنة العثمانية، تكتفي بضمان الأمن في ولاياتها، حتى تتمكن هذه الأخيرة من مد السلطة المركزية بالمال والجند، أما فيما يخص الأراضي المتروكة من طرف ملاكها القدماء، فكان السلطان يمنحها عبارة عن إقطاعات عسكرية ("تيمارات" و"زعامات") للسباهية (أي الخيالة)، وفي بعض الأحيان عبارة عن إقطاعات مدنية ("خاصة") لموظفين مدنيين، وفي المقابل كان صاحب الإقطاع يقدم خدمات للدولة، بمعنى أن هذه الإقطاعات كانت بمثابة رواتب عقارية، ولم يتم أبدا تمليكها لهؤلاء. إن نظام التيمار سوف يتوسع العمل به، لدرجة أنه ساعد على تتريك الأسياد الأهالي طوعا، بما أن مصلحتهم أصبحت من مصلحة الدولة، أما الرعايا الأهالي فقد احتفظوا بخصوصياتهم. وهكذا وبالتدريج تنظمت السلطنة العثمانية، ولم يعد ينقصها سوى عاصمة كبيرة، سوف يمنحها لها السلطان محمد الثاني.

III) السلطنة في أوجها:

إن فترة إشراق وأوج السلطنة العثمانية تمتد ما بين بداية عهد السلطان محمد الثاني الملقب بالفاتح (1451) ونهاية حكم السلطان سليمان الأول الملقب بالقانوني (1566). امتدت السيطرة العثمانية خلال هذه الفترة إلى كل أوروبا البلقانية وجزء من أوروبا الوسطى وجل المشرق العربي وكذلك شمال إفريقيا باستثناء المغرب الأقصى، وحتى على البحار كانت السيادة للبحرية العثمانية. وازدهرت خلال هذه الفترة الحياة الثقافية، بل وفن العمارة مع تأسيس المساجد الكبيرة. وبخاصة كان السلاطين يتحكمون في كل التجارة، التي أصبحت من المحيط الهندي عبر البحر الأحمر أو الخليج الفارسي/العربي، تمر عبر باب المندب لتصل إلى البحر المتوسط لتتوجه بعد ذلك إلى العاصمة إستانبول أو إلى أوروبا الغربية. هذه الأخيرة، التي حتى ذلك الحين، لم تستطع أن تجعل من طريق رأس الرجاء الصالح طريقا منافسا بجدية للطرق القديم المار عبر السلطنة العثمانية. كانت مداخل هذه التجارة تتضاف إلى ذلك الريع الوافد على خزينة السلطنة من ولاياتها.

1) فتح القسطنطينية: إن أهم منجزات هذه الفترة المشار إليها آنفا، هو فتح القسطنطينية عاصمة البيزنطيين على يد محمد الثاني الذي لقب بعد هذا الحدث بـــ"الفاتح" وذلك بتاريخ 29 مايو 1453، بعد حصار اختلفت المصادر حول الفترة التي استغرقها: دام شهرا ونصفه حسب المراجع الأوروبية (لتضخيم صمود المدينة) وحسب بعض المصادر العثمانية دام 24 يوما (للتقليل من شأن الصمود). إن ضم هذه المدينة قد أعطى للسلطان آخر حلقة كانت تنقصه في سلسلة أملاكه بين أوروبا

Scanned with CamScanner

وأسيا، وجعل منه وريث الأباطرة البيزنطيين. وكرس ضم القسطنطينية ــ التي كانت عاصمة الأرثوذكسية ــ على المستوى الديني انتصار الإسلام على المسيحية.

إن القسطنطينية، التي تم تغيير اسمها إلى إستانبول (إسلامبول ــ الأستانة)، أصبحت عاصمة دولة أزداد تخوف الأوروبيين منها، وأعلنت السلالات الحاكمة في أوروبا الشرقية وبحر إيجا تبعيتها لها، كما أسرعت كل من جينوة والبندقية إلى إبرام اتفاقية تجارية، بل وهدنة معها. كان لسقوط القسطنطينية وقع ودوي كبيرين في أوروبا، ولكن لم يكن له أي رد فعل مباشر من طرف الأوروبيين، باستثناء أنه قوى لديهم أسطورة "السلطنة العثمانية التي لا تقهر" والتي حطمت الحضارات المسيحية واليونانية. كانت هذه الفكرة الأخيرة ــ أي تحطيم الحضارات ــ بعيدة عن الصواب، لأنه، مع كون السلطنة العثمانية كانت تتوفر على إدارة جيدة تتحرك حسب ضوابط محددة، كما يشهد على ذلك "قانونامة" (مجموعة القوانين أو سجل القوانين) المنشور آنذاك، فإنها كانت تسمح لسكان المناطق التي تغزوها بالمحافظة على تقاليدهم وخصوصياتهم، أي أنها لم تحطم شيئا. أضف إلى ذلك أن السلطان محمد الفاتح كان مؤسس دولة وسلطانا مستنيرا ومثقفا كبيرا، وذلك بشهادة مؤرخين أوروبيين أنفسهم(أونيفيرساليس الفرنسية). ومباشرة بعد استقراره في عاصمته الجديدة إستانبول خلال شتاء 1457 ــ 1458، جعل من هذه الأخيرة أحد أقطاب العالم الإسلامي، وفي نفس الوقت مركز حياة ثقافية وفنية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون جنبا إلى جنب.

مد العثمانيون سيطرتهم خلال حكم هذا السلطان إلى شبه جزيرة المورة Péloponnèse وألبانيا والبوسنة ومُلْدافْيا (بين رومانيا حاليا وأوكرانيا، وجزء منها ضمن رومانيا الحالية)، وفي الأناضول تم ضم إمارة كَرَمان نهائيا سنة 1474، وفي البحر الأسود تم ضم خانيَّة القرم، وفقد الجنويون مناطقهم حول بحر آزوف وكذلك لسبوس في بحر إيجة. وبعد حرب وقّع العثمانيون والبندقيون سنة 1479 هدنة كان ضمن بنودها أن يحتفظ البندقيون بممتلكاتهم وامتيازاتهم التجارية، شريطة أن تدفع البندقية جزية سنوية للعثمانيين قدرها 100 ألف دوقة Ducats (عملة البندقية آنذاك).

دخل بايزيد الثاني (1481 ــ 1512) ــ الذي خلف الفاتح ــ في صراع مع ممالك مصر والشام بين سنتي 1485 و1491، ولم يحسم النزاع لأي طرف، ومع البنادقة سنة 1502 الذين خسروا من جديد على إثر هذا الصراع ممتلكاتهم في شبه جزيرة المورة، وكذلك في صراع مع المجريين انتهى بإبرام هدنة سنة 1503. تميزت السنوات الأخيرة من حكم بايزيد الثاني بالتقدم الذي تحقق على مستوى الإدارة العثمانية، وكذلك بتمرد ابنه سليم ابتداء من سنة 1509، هذا التمرد الذي انتهى سنة 1512 بانتصار الابن على الأب بمساعدة الانكشارية وبإرغام بايزيد الثاني على التنازل عن الحكم.

وتجدر الإشارة إلى أن محمد الفاتح وكذلك بايزيد الثاني نهجا سياسة تتريك العاصمة إستانبول وأوربا البلقانية على مستوى الساكنة، وذلك بجلب أعداد كبيرة من العناصر التركية وإسكانهم بها. ولكن في ما يخص إستانبول، يجب التأكيد على أن السلطانين جلبا كذلك عناصر غير تركية وحتى

Scanned with CamScanner

غير مسلمة، تارة عن طريق التطوع وتارة أخرى قهرا، وأسكنا هذه العناصر في العاصمة لإعطاء هذه الأخيرة طابعا وحركية يليقان بعاصمة دولة كبيرة.

2) **السلاطين حماة الأماكن المقدسة:** دخلت السلطنة العثمانية مع تولي السلطان سليم الأول (1512 ــ 1521) أزهى مراحلها. ففي البداية وبذريعة واهية، تمت مهاجمة بلاد فارس، وقد تم اتهام الشاه إسماعيل ــ الذي كان جارا مقلقا ــ بالهرطقة والإبداعية. وفي سنة 1514، بعد هزيمة الشاه تم ضم الأناضول الشرقية وأذربيجان، ثم في سنة 1515 جاء دور كليكيا وكردستان، مما مهد للحملة ضد المماليك في سورية ومصر. بعد الانتصار في معركة مَرْج دابق (1516) على السلطان المملوكي في سورية تم ضم هذه الأخيرة واستمر الزحف نحو مصر، وقد حسمت معركة جبل المُقطّم بتاريخ (22 ــ 1 ــ 1517) الدفة لصالح العثمانيين ضد المماليك في مصر، وبالتالي تم ضم هذه الأخيرة إلى السلطنة العثمانية. تلقى السلطان سليم الأول، مباشرة بعد هذه الانتصارات، تهنئة شريف مكة الذي أضفى على السلطان لقب "حامي وخادم الحرمين الشريفين".

لم يلعب آخر "الخلفاء العباسيين" المتوكل، الذي كان آنئذ يعتبر الزعيم الروحي للسنة، والذي كان يقيم في القاهرة تحت الحماية المملوكية، سوى دورا سياسيا متواضعا في مجريات الأمور، لكنه بقي يعتبر "أمير المؤمنين وخليفتهم"، وقد نقله سليم الأول إلي إستانبول، ثم عاد المتوكل إلى القاهرة بعد وفاة سليم الأول. هل تنازل المتوكل للسلطان العثماني عن "الخلافة" كما تزعم بعض المصادر غير المعاصرة؟، لا ذكر لهذا التنازل في مصادر الفترة، ولم يدَّع السلاطين العثمانيون "الخلافة" إلا خلال القرن 18 وما بعده، أي خلال فترة ضعفهم، وهي كذلك الفترة التي أصبحوا يلقون فيها معارضة باسم الدين في بعض ولاياتهم العربية بخاصة (الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية مثلا)، أما من قبل فقد كان تفوقهم في العالم الإسلامي السني واضحا ويعفيهم من ذلك. (في موضوع الخلافة انظر نصا لعبد الرحمن الكواكبي في " الأعمال الكاملة للكواكبي" إعداد وتحقيق محمد جمال طحان، ط ا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995، ص 396 ــ 397).

خلف السلطانُ سليمان الأول (القانوني) أباه سليم الأول، وقد حكم مدة طويلة بدأت بسنة 1521 وانتهت بسنة 1566، ويعتبر سليمان القانوني أكبر وأشهر سلاطين بني عثمان: لقد ضم جل الأراضي العربية التي بقيت حتى عهده خارج الوعاء العثماني (العراق، وشبه الجزيرة العربية باستثناء قلبها وحضرموت في أقصى جنوبها، وشمال إفريقيا باستثناء المغرب الأقصى)، كما تراجعت القوى المسيحية في أوروبا عن بلغراد وعن جزيرة رودس في بحر إيجة، وعن جزء كبير من المجر وترانسلفانيا (جزء من رومانيا الحالية)، بل حاصر سليمان القانوني فيينا (شتنبر ــ أكتوبر 1529) بدون جدوى، وبذلك ألقى الذعر في قلوب كل الملوك في أوروبا، مما جعل فرانسوا الأول ملك فرنسا يبحث عن التحالف معه. كما أن الجهاد البحري انطلاقا من شمال إفريقيا، جعل الأسطول الإسباني يبقى بعيدا عن المناطق الحساسة في السلطنة العثمانية التي هي الأناضول وأوروبا البلقانية ومصر.

Scanned with CamScanner

3) **إدارة مركزية وجيش قوي**: منذ أن أصبح السلطان العثماني يتمتع بلقب "حامي وخادم الحرمين الشريفين"، أصبحت له أكثر من ذي قبل سلطة روحية وزمنية على كل السلطنة، وحينما لا يشارك في عمليات الغزو كان يقطن في إستانبول أو في أدرنة، وفي القصر كانت تعقد اجتماعات الديوان (مجلس الحكومة)، وبه يقطن خدام السلطان وعائلته (الحريم) الذين كان عددهم يصل في بعض الأحيان إلى بضعة آلاف. كان الصدر الأعظم هو الذي يترأس أعضاء الحكومة، ويعاونه عدد من الوزراء الذين يمكن عزلهم في أي وقت، وهناك أيضا قاضيان للجيش يسمى كل واحد منهما "قاضي عسكر"، ونيشانجي (يهتم بسكرتارية الدولة كتدوين العهود والمواثيق...)، والدّفتردار (المسؤول عن المالية)، وقبودان باشا (أمير البحر أو قائد الأسطول) وأغّا الانكشارية (كان يترأس قادة القلاع والاستحكامات والعساكر والحاميات، وكان مسؤولا عن الأمن والنظام داخل القصر السلطاني، وله مهام أخرى).

كانت مداخل الدولة تتشكل من ضرائب قارة وأخرى متغيرة نسبيا على الأراضي التي يستغلها المسلمون، والجزية التي يدفعها أهل الذمة، وعائدات الجمارك، وضرائب مختلفة. ويضاف إلى كل هذا المساهمات المحلية ورسوم يدفعها كل من يخلف أحدا في استغلال أرض، والخراج الذي تدفعه بعض الولايات (كمصر والعراق) والجزية التي تدفعها دول "محمية" أي تابعة (كوَلاشْيا ومُلْدافْيا). إن كل هذه المداخل، التي عادة ما كانت تجبى عن طريق المُلتزمين، كانت مدونة في دفاتر يتم تحيينها بشكل مستمر ومنتظم.

إن الجيش، الذي تمت إعادة تنظيمه مرات عديدة، قد أخذ شكله شبـــه النهائي عند بداية القرن 16، وأصبح يتكون من فرق يتقاضى أفرادها رواتب تدفعها لهم الخزينة: فهناك فرقة الانكشارية وفرقة المدفعية وفرقة صانعي الأسلحة والمكلفين بصيانة المعدات الحربية. وكذلك من السباهية (الخيالة) وهي فرق الأقاليم التي كان يوفرها أصحاب التيمارات والزعامات، وأيضا من الفرق غير النظامية. إن معظم الجيش كان يتكون من الانكشارية، وكان تجنيدهم يتم قهرا من الأوساط المسيحية في السلطنة في إطار ما سمي بنظام الدوشرمة (ضريبة الدم) Devchirmé . وحتى القرن 16 كان يمنع الزواج على الإنكشارية، ثم خلال عهد سليم الثاني (1566 ــ 1574) أو مراد الثالث (1574 ــ 1595) تم إلغاء هذا التحريم وأصبح حتى تجنيد الانكشارية أمرا غير جاد، وحتى هؤلاء أصبحت لهم مداخل أخرى بالإضافة إلى الرواتب. وابتداء من هذه الفترة بدأ الفساد ينتشر في صفوفهم، وتعددت التمردات وبالتالي لم يعد الجيش العثماني يُخشى كما كان الأمر عليه في السابق، وذلك بعدما كانت مدفعيته تصنف الأولى في كل أوروبا، ولكن بعد القرن 16 أهمل السلاطين تحديثها وجعلها تساير التقدم الغربي، بل وبلغ الأمر أن استدعى العثمانيون خلال القرن 18 مهندسا فرنسيا (البارون دي توت Le Baron de Tott) لإعادة تنظيم مدفعيتهم، بعدما كانوا الأمهر في ذلك. إن الأسطول البحري، الذي كان عادة يتشكل من البحارة الغزاة (الجهاد البحري في الإصطلاح الإسلامي والقرصنة في

Scanned with CamScanner

الإصطلاح الأوروبي)، بقي هو على العكس قويا خلال القرن 16، وذلك بالرغم من هزيمة ليبانتي Lépante الثقيلة سنة 1571، وبفضل هذا الأسطول تم مثلا استرجاع تونس سنة 1574، وقد كانت له ترسانات في كل من البحر المتوسط والبحر الأسود والبحر الأحمر، وإن كانت أهم ترسانة هي التي احتضنتها إستانبول.

هكذا نرى أن السلطنة خلال أوج قوتها كانت محصنة ومسيرة بشكل جيد، كما أنه وباستمرار كانت القوانين المسيرة للولايات تراجع وتُحيَّن لتساير مستجدات العصر، تلافيا لظلم الرعايا. وكانت الحياة الاقتصادية مراقبة بشكل دقيق وصحي، فالطوائف الحرفية كان يراقبها المحتسب الذي يعتبر مساعد القاضي، وتموين العاصمة إستانبول كان مضمونا باستمرار وكذلك الشأن بالنسبة للجيش، وفي الولايات كان على المسؤولين تطبيق القوانين التي يتم سنها في العاصمة.

4) حضارة غنية ومزدهرة:

أ ــ فيما يخص الحياة الاقتصادية التي يمكن قياس أهميتها آنذاك بالنشاط التجاري الخارجي، نشير إلى أن البنادقة والجنويين تمتعوا بتجديد منحهم الامتيازات التي كانت لهم في المناطق التي ضمتها السلطنة العثمانية، وكان التجديد عبر مراحل وحسب الظروف، إلا أن وضعهم أواخر القرن 16 تراجع عما كان عليه أيام البيزنطيين، وذلك بالرغم من أن البندقية احتفظت بالمكانة الأولى بين الأمم التي كانت تتاجر مع السلطنة العثمانية. ظهرت، خلال القرن 16، دول أخرى في التجارة الخارجية العثمانية، وكانت فرنسا على رأس هذه الدول، وذلك بفضل الامتيازات التي منحها ــ عطفا منه وليس بصفة معاهدة، كما تدعي بعض المصادر ــ السلطان سليمان القانوني سنة 1535 أو 1536 لفرانسوا (ملك فرنسا)، وتم تجديد هذه الامتيازات على شكل **معاهدات بعد وفاة سليمان القانوني** عدة مرات خلال القرون اللاحقة: لقد تمتع التجار الفرنسيون بامتيازات من قَبيل فتح وكالات تجارية في المشرق ومن تخفيضات جمركية مهمة، وتم فتح قنصليات فرنسية في مختلف أرجاء السلطنة (طرابلس في لبنان وحلب والإسكندرية ...). نالت باقي الدول الأوروبية بدورها هذه الامتيازات برسم معاهدات كانت أولاها التي تم توقيعها مع إنكلترا سنة 1579، وبعدها هولندا سنة 1612. وتأسست شركات أوروبية كانت تصدر المواد المصنعة الأوروبية إلى السلطنة، كالنسيج بشكل خاص، وتستورد من المشرق المواد الخام والتوابل وفي بعض الأحيان القمح الذي كان الاتجار به مراقبا بشكل صارم. ارتسمت ملامح المبادلات التجارية بين أوروبا الغربية والسلطنة العثمانية منذ أواخر القرن 16 وبخاصة خلال القرن 17، هذه المبادلات التجارية التي ستتحول إلى استغلال لموارد السلطنة العثمانية بعد ضعفها، فقد أصبحت هذه الأخيرة تشكل أهم أسواق المنتوجات الصناعية الأوروبية وذلك بسبب التطور الصناعي الذي لم يستطع المشارقة مسايرة الغرب فيه. وأخيرا هناك منافسة طريق رأس الرجاء الصالح للطريق القديم، هذا الأخير الذي كان يعْبُر السلطنة في اتجاه الشرق الأقصى وإفريقيا

Scanned with CamScanner

الشرقية انطلاقا من أوروبا، هذه المنافسة التي أصبحت تتضح ابتداء من أواخر القرن 16، والتي حرمت السلطنة من بعض تجارة العبور.

ب ــ أما فيما يخص الحياة الثقافية والفنية، فيعتبر القرن 16 العصر الذهبي بالنسبة للعثمانيين، وذلك لأن الفترة عرفت تأليف أهم المؤلفات الأدبية وإنجاز أهم المنشآت الفنية المعمارية. ففي مجال الآداب والعلوم الإنسانية، احتلت المؤلفات التاريخية الصدارة، واحتل الشعر مكانة مرموقة، بل إن بعض السلاطين العثمانيين أنفسهم كانوا يقْرِضون الشعر. أما الفن المعماري فقد ارتبط بعظمة وثراء السلطنة، وذلك بفضل مداخلها الهائلة وإمكانية استقدام أمهر الحرفيين من فارس وسوريا ومصر...فابتداء من أواخر القرن 15 ظهرت أولى أكبر المساجد التي تحمل أسماء السلاطين، والتي تم استلهام فن عمارتها من كنيسة أياصوفيا Basilique Sainte-Sophie في إستانبول (وقد تم تحويلها إلى مسجد) وخلال القرن 16 كانت العمارة تحت إشراف المهندس النابغة سِنانْ باشا، الذي نهض بها وذلك بالمزج بين الطراز الإسلامي والطراز الغربي، ومن بين أهم إنجازاته نجد مسجد شهزاده (تاريخ البناء 1548) ومسجد السليمانية (تاريخ البناء 1550 ــ 1557) نسبة إلى سليمان القانوني في إستانبول، ومسجد سليم (تاريخ البناء 1564 ــ 1574) في أدرنة، بالإضافة إلى عدد من المآثر المزخرفة.

Scanned with CamScanner

الجزء الثاني: مرحلة الضعف والانهيار

IV) بداية تراجع السلطنة العثمانية(1570 ــ 1774):

أجمعت جل الدراسات التي اهتمت بالتاريخ العثماني على أن السلطانين اللذين خلفا سليمان القانوني، وهما سليم الثاني (1566ــ1574) و من بعده مراد الثالث (1574ــ1595)، كانت لهما شخصيتان بعيدتين كل البعد عن شخصية سليمان. فقد كانا يميلان ليس فقط إلى الاستبداد والانفراد بالسلطة وإنما كذلك إلى إرضاء بعض النزوات الشخصية، وهذا ما سيتأكد أكثر فأكثر على عهد جل سلاطين بني عثمان من بعدهما، وسيشكل نقطة ضعف لدى هؤلاء. هذا مع الإشارة إلى أننا لسنا من دعاة أن من يتخذ القرار هو الذي يصنع التاريخ، أو بمعنى آخر لا نريد القول إن التاريخ من صنع الأفراد وإنما الأفراد/الحكام هم عناوين لواقع متشابك هو صانع التاريخ، وهم في نفس الوقت جزء من هذا الواقع.

ا) الأوضاع خلال نهاية القرن 16 وطيلة القرن 17: بالرغم من أن السلطان سليم الثاني، كما سبقت الإشارة، لم يكن مقتدرا وكان أول سلطان عثماني لا يقود الجيش بنفسه، فإن ذلك لم تظهر آثاره السلبية مباشرة خلال فترة حكمه، وليس ذلك سوى لأن أباه سليمان القانوني كان قد خلف من بعده رجال دولة على قدر كبير من الحنكة والمراس تربوا في كنفه، ويأتي على رأس هؤلاء الوزير محمد صوقوللي السلافي الأصل (اسمه مشتق من الكلمة السلافية SOKOL التي تعني الباز، وهو من الهرسك)، كما كان قد أسس مؤسسات عمومية مدنية وأخرى عسكرية استمرت في الاشتغال من بعده بشكل صحي ولو لمدة محدودة. وبسبب هذا التراكم الصحي، فقد حققت السلطنة العثمانية أواخر القرن 16 بعض الانتصارات، فهناك استرجاع اليمن (1568-1570) بعد أن كانت الزيدية قد طردت العثمانيين منه، وهناك غزو قبرص(1570ــ1571) وضم تونس (1574) التي كان القائد النمساوي دون جوان Don Juan قد دخلها سنة 1572، والسيطرة على جورجيا وأذربيجان (1590). إلا أنه رغم ذلك، فقد منيت السلطنة بانهزام في موقعة لبانتو Lépante البحرية يوم 7 أكتوبر 1571 ، وبعد ذلك في مولدافيا وهنغاريا.

فيما يخص موقعة ليبانتو البحرية، فيمكن تلخيص أسبابها في الموقع الإستراتيجي الذي كان لجزيرة قبرص. فبالنسبة للعثمانيين، لقد أصبحت سياستهم بعد فشلهم في التوغل عميقا في آسيا(فشل الحملة على أسترخان(1569) التي استولى عليها الروس وذات الموقع الإستراتيجي)، هي الاهتمام بالبحرين المتوسط والأحمر وبالمحيط الهندي وذلك للوقوف أمام التوسع البرتغالي في شرق آسيا، وكانت قبرص بموقعها تشكل قاعدة لا يمكن الاستغناء عنها لنجاح التصدي العثماني للبرتغاليين، وبخاصة لما نقل إليها العثمانيون مجموعات بشرية تركية من الأناضول. وقد رأى القبارصة

Scanned with CamScanner

الأرثوذكس في الفتح العثماني، مخلصا ومخرجا لهم من القهر الذي كانوا يعانون منه على يد البندقية الكاثوليكية، التي كانوا يدينون لها بالولاء. أما بالنسبة للأوروبيين، الذين مازالوا يحلمون باسترجاع كل الأراضي التي أخذها العثمانيون منهم، فكان تحول قبرص إلى قاعدة بحرية أمامية للسلطنة العثمانية، يعني تفوق هذه الأخيرة في ساحة البحر المتوسط . لهذا السبب تألف أسطول حربي ذو طابع كاثوليكي من البحرية الإسبانية والبحرية النمساوية و بحرية البندقية وبحرية البابا وبعض سفن فرسان رهبنة مالطا، وهاجم الأسطول العثماني في خليج ليبانتو اليوناني وأوقع به شر هزيمة في معركة حاسمة لم تدم أكثر من ثلاث ساعات، فقد هذا الأخير على أثرها عددا كبيرا من السفن والرجال. لقد كان لهزيمة العثمانيين صدى ومغزى في العالمين المسيحي والإسلامي، فلأول مرة منذ مطلع القرن 15 ينهزم العثمانيون أمام قوة أوروبية، وإن لم تستطع الهزيمة النيل من الهيمنة البحرية العثمانية، فإنها قد أسقطت أسطورة التفوق العسكري العثماني. إلا أن السلطنة العثمانية، وبعد إعادة بناء أسطولها، وجدت في سعي البندقية إلى عقد صلح معها، والتخلي عن حلفائها، والتنازل للسلطنة عن قبرص، فرصة للانتقام. انعقد الصلح، وهاجمت السلطنة جزيرة صقلية و جنوب إيطاليا، وضمت تونس كما سبقت الإشارة، وبهذا أصبحت سيدة البحر المتوسط.

كان على السلطان أحمد الأول (1603ـ1617)، الذي اشتهر خاصة ببنائه للمسجد الأزرق في إستانبول، ومصطفى الأول(1617-1618 المرة الأولى و1622ـ1623 المرة الثانية)[6] أن يواجها مجموعة من المشاكل المالية والثورات داخل الإمبراطورية، فقد كان جزء كبير من الأناضول والروميللي وشمال سوريا يعيش في فوضى سياسية عارمة، على أثر تمرد من عرفوا بالجلاليين أو الإشكية، وقد كان وراء هذا التمرد في البداية جماعة من السباهية، ثم انتقلت قيادة التمرد إلى ولاة ونخب محلية كانت تكن العداء للحكم المركزي، ثم ما فتئ الانكشارية والجيش النظامي أن انضما إلى المتمردين. ومما زاد الطين بلة، ذلك الضغط الفارسي العسكري والاقتصادي الذي كانت تتعرض له السلطنة طيلة الربع الأول من القرن 17، أضف إلى ذلك مجموعة من التمردات التي ظهرت في الولايات العثمانية العربية. ولمواجهة كل هذه الأخطار اضطر أحمد الأول إلى توقيع معاهدة سلام مع الدول الأوروبية (11 نونبر 1606)، وإن لم تغير هذه المعاهدة من الوضع الراهن شيئا، فإنها منحت الطرفين سلاما دام لمدة نصف قرن.

وإن أول الإشارات إلى الانحلال، كانت مقتل عثمان الثاني(1618ـ 1622) في مايو 1622 على يد الإنكشارية. كان هذا السلطان الشاب يريد إصلاح مؤسسات الإمبراطورية، وبخاصة الجيش

[6]) لما توفي أحمد الأول سنة 1617 تدخلت زوجته قوسيم سلطان KÖSEM SULTAN ونصبت أخاه مصطفى الأول، وذلك حتى يتسنى لها القبض على زمام الحكم. لكن مصطفى سرعان ما اتهم بالجنون، فتم خلعه ونصب مكانه عثمان الثاني، الذي هو ابن أحمد الأول وذلك سنة 1618. وبعد اغتيال هذا الأخير في مايو 1622، نصب مصطفى الأول للمرة الثانية، ثم أعيد خلعه في شهر شتنبر 1623.

Scanned with CamScanner

الذي رأى فيه مكمن الداء، واصطدم مشروعه الإصلاحي بمعارضة من طرف كل القوى الرجعية المستفيدة من الوضع القائم وعلى رأسها الإنكشارية، وأدى به إلى الموت. وبعد سنوات من الفوضى أخذ السلطان مراد الرابع(1623-1640) زمام الأمور في يده، وكانت أمهات السلاطين قد عدن إلى الواجهة بحيث كن يتنافسن عن السلطة، وعرفت هذه الظاهرة في التاريخ باسم "سلطنة الحريم"، وقد ظهرت بوادرها على عهد السلطان سليم الثاني. وعرفت الإدارة كل أنواع الفساد، وعاد الجيش إلى العصيان بل أصبح الإنكشارية يشكلون دولة داخل الدولة، وتأزمت الحالة الاقتصادية. وفي سنة 1632 قرر مراد الرابع أن يتحرك، فبدأ بإزالة الحواجز وذلك بقتل بعض أخوته وكذلك شيخ الإسلام، ثم اتخذ عدة إجراءات لإصلاح المالية ولإعادة الهيبة للسلطة المركزية ، وقد نجح في ذلك. أما على المستوى الخارجي، فقد شن عدة حملات عسكرية على فارس، تلتها معاهدة هدنة سنة 1639 التي أعادت الحدود بين البلدين إلى ما كانت عليه أيام سليم الأول. كما كان قد استعاد من الصفويين بغداد سنة 1638. إلا أن المنية داهمته سنة 1640 تاركا الحكم لأخيه إبراهيم الذي أفسد كل ما بناه.

لقد كانت الإمبراطورية في حالة مزرية بسبب عودة التدخل الفاسد للحريم والإنكشارية في تسيير الإدارة عندما تسلم محمد كوبريللي Keuprulu (الألباني الأصل) منصب الصدر الأعظم في سبتمبر 1656 ، وذلك بطلب من أم السلطان، وأخذ بقوة زمام الأمور في يده رغم كبر سنه الذي ناهز الخمسة والسبعين سنة. قبل محمد كوبريللي المنصب بشرط ألا يتدخل أحد في قراراته المتخذة، ولقد استعمل بتحفظ واحتراز القوة لإعادة النظام والأمن إلى الإمبراطورية، وبعد وفاته تولى المنصب ابنه فاضل أحمد باشا واستمر في تطبيق نفس السياسة، واستطاع هذا الأخير إنجاح آخر الفتوحات العثمانية التي كانت فتح جزيرة كريت سنة 1669، وقد كانت هذه الأخيرة تابعة للبندقية. وحارب فاضل أحمد باشا النمسا واستطاع أن يفرض سلطة السلطان على المناطق الواقعة غرب البحر الأسود. ولقد حاول إخوانه الذين تولوا الصدارة العظمى من بعده وحتى سنة 1683 التقليص من خسائر الإمبراطورية خاصة على المستوى الخارجي، إلا أن الفشل في دخول فيينا بعد حصار طويل وبخاصة الهزيمة التي لحقت بالجيوش العثمانية على أسوار هذه المدينة سنة 1683، أظهرا مدى ضعف الإمبراطورية العثمانية التي منيت بعد ذلك بهزائم عدة، بل وأكثر من ذلك فقدت هيبتها في أوروبا. كان صلح كارلوفيجه Karlowitz (28 يناير 1699) أول صلح في غير صالح العثمانيين، الذين تنازلوا بموجبه لبولندا عن بودوليا وأوكرانيا وللنمسا عن المجر وترنسلفانيا وللبندقية عن المورة. وكان صلح كارلوفيجه محطة تاريخية وإشارة ضمن إشارات أخرى تؤكد دخول السلطنة العثمانية مرحلة الانكماش، فقد انتقلوا من مرحلة الهجوم إلى مرحلة الدفاع، كما أسس هذا الصلح لسلسلة من المعاهدات أدت إلى تفتيت السلطنة ببطء. وبعد ذلك انتزعت روسيا مواقع على بحر أزوف في شمال البحر الأسود وكذلك أراضي أخرى على طول نهر الدنيستر من العثمانيين، وكانت هذه المرة الأولى التي ظهر فيها الروس على مسرح الأحداث العثمانية، فخلال القرن 17 حققوا نجاحا كبيرا وأصبحوا

Scanned with CamScanner

جيران الإمبراطورية العثمانية واجتاحوا بعض أراضيها، واعترف السلطان رسميا بطرس الأكبر Pierre le Grand قيصرا، وأقام هذا الأخير كنيسة أرثوذكسية في موسكو محاولا بذلك أن يجعل من عاصمته عاصمة الأرثوذكسية ومن شخصه حاميا للمسيحيين الأرثوذكس في السلطنة العثمانية.

2) **بداية الزحف الأجنبي على السلطنة** (1713ـ1774): لقد انهزم ملك السويد شارل الثاني عشر أمام روسيا في معركة بولتافا POLTAVA في شهر يوليو 1709، مما اضطره إلى الهرب إلى إستانبول طالبا الحماية العثمانية. ولاسترجاع عرشه، وبخاصة أنه كان يلقى دعم البولونيين وخان القرم ودعاة الحرب من العثمانيين، دفع بالسلطان إلى إعلان الحرب على روسيا. اضطر قيصر روسيا بيير الأكبر، بعد هزيمته في هذه الحرب، إلى عقد صلح مع السلطنة العثمانية في أبريل 1712، هذا الصلح الذي بموجبه استطاع الحفاظ بأوكرانيا بعد التخلي عن كل الأراضي التي انتزعها من قبل. دفعت نشوة هذا الانتصار بفريق دعاة الحرب في السلطنة العثمانية إلى المطالبة باستئناف الحرب ضد روسيا، إلا أنه في النهاية تم عقد صلح أدرنة بتاريخ 24 يونيو 1713، الذي بموجبه استرجع الملك السويدي شارل الثاني عشر عرشه، وتمت الهدنة بين روسيا والسلطنة.

إذا استطاع العثمانيون حتى هذه الفترة احتواء أعدائهم والتحكم نسبيا في تحركاتهم، فإن بقية القرن 18 لن تكون سوى فترة التراجع والاتفاقيات المجحفة. إن دعاة الحرب من العثمانيين وعلى رأسهم الصدر الأعظم سلحدار علي باشا، لم يقتنعوا بالهدنة المشار إليها فدفعوا السلطنة إلى شن حرب على البندقية بنية السيطرة على الأراضي الخاضعة لها في بحر إيجة (دجنبر 1714). وبالفعل تم استرجاع شبه جزيرة المورة وسقطت قلعة جزيرة كريت في يد العثمانيين وذلك خلال سنة 1715، مما شجع دعاة الحرب إلى شن حرب على النمسا بنية استرجاع المجر، إلا أن الأمور هذه المرة لم تكن في صالح العثمانيين، مما دفع هؤلاء إلي المطالبة بعقد صلح بعد أن رأوا النمسا تتوسع على حساب أراض تابعة لهم. تم عقد صلح بساروفتز Passarowitz بتاريخ 21 يوليو 1718 (وهي السنة التي تولى فيها داماد إبراهيم باشا منصب الصدر الأعظم) الذي انتزع النمساويون بموجبه بلغراد وسمندريا وشمال صربيا وولاشيا الغربية، كما نص هذا الصلح على استرجاع رجال الدين الكاثوليك لامتيازاتهم القديمة في السلطنة العثمانية، وهكذا أصبح للنمسا منفذ تتدخل عبره في الشؤون الداخلية العثمانية باسم حماية الكاثوليك. كما نص اتفاق ملحق بصلح بساروفتز على حرية التجارة لصالح تجار الدول الموقعة على المعاهدة، ومن ثمة حصلت النمسا كذلك على حق حماية التجار الأجانب وفتح قنصليات لها أينما شاءت داخل الأراضي العثمانية. لقد كان الاتفاق نصرا حقيقيا للنمسا إذ أصبحت تتمتع بكل الامتيازات الممنوحة للأوروبيين، أما بالنسبة للعثمانيين فلم يكسبوا منه سوى إعادة ضم شبه جزيرة المورة على حساب البندقية .

قام العثمانيون، بدافع حماية حدودهم الشرقية مع الصفويين، بالتوغل في جورجيا وذلك ما بين سنتي 1723 و1725، وبالسيطرة في غرب بلاد فارس (إيران) على كرمانشاه(1723)

Scanned with CamScanner

وهمدان(1724) وكانت بلاد فارس خلال هذه الفترة تعرف ضغوطا روسية ومشاكل داخلية على يد الأفغان. إلا أن القائد العسكري نادر شاه استطاع طرد الأفغان وأعاد للأسرة الصفوية مركزها في الحكم، وأخيرا تولى هو نفسه الحكم سنة 1736، وفي نفس السنة هاجم العثمانيين، وبطلب من هؤلاء تم توقيع معاهدة سلام بين الطرفين، تخلى بموجبها العثمانيون على المناطق التي استولوا عليها في بلاد فارس، ولم يوقع العثمانيون هذه المعاهدة إلا لأنهم استشعروا الخطر الروسي النمساوي الذي باء بالفشل . إلا أن الحرب اندلعت مرة أخرى بين الطرفين سنة 1743، وقد أعلنها هذه المرة نادر شاه، فبعد الانتصارات التي حققها في الهند وأفغانستان، أصبح يطمح إلى السيطرة على الشرق الأوسط. لقد دارت رحى هذه الحرب، التي عرفت تكافؤا بين الطرفين، في كل من جورجيا والأناضول الشرقية وكردستان والعراق، وانتهت بصلح سنة 1746 هو بمثابة إحياء لمعاهدة قصر الشرين Kasr-e chîrîn المبرمة بين الطرفين سنة 1639، وعادت الحدود إلى ما كانت عليه حسب هذه المعاهدة، أي أن العثمانيين تنازلوا للصفويين عن أذربيجان وهمدان وتبريز ولوريستان ومناطق أخرى.

لقد هاجم الروس في سنة 1764 بولونيا التي كانت السلطنة العثمانية الضامن لوحدتها الترابية، وبالتالي نشبت الحرب بين الطرفين(1768)، ونجحت روسيا في استمالة بعض المسيحيين الأرثوذكس من رعايا السلطان العثماني الذين أثاروا القلاقل في المناطق التي يشكلون فيها الأغلبية، أي في جنوب البلقان وفي اليونان وفي شبه جزيرة المورة، كما تعاملت مع بعض المسلمين المتمردين، مثل علي بك الذي كان يشغل منصب شيخ البلد في مصر وكان يتطلع إلى الاستقلال بهذه الأخيرة والشيخ ضاهر العمر الذي كان واليا على عكا وكانت له نفس الطموح ، مع الإشارة إلى أن الأسطول الروسي الذي كان متمركزا في بحر البلطيق استطاع دخول مياه البحر المتوسط لدعم كل هؤلاء المتمردين، ولما رأى العثمانيون خسائرهم تزداد طلب الصدر الأعظم من روسيا الصلح وكان ذلك بعد أن تم تحطيم الأسطول العثماني(7 يوليوز 1770) بالقرب من إزمير Smyrne، واحتلال بعض المناطق مثل ولاشيا La Valachie والقرم... وبلغاريا . وبعد مفاوضات وأخذ ورد أبرمت معاهدة كوجوك قينارجي Kutchuk-Kaïnardja (اسم قرية بلغارية تقع جنوب الدانوب وفيها جرت المفاوضات) بتاريخ 21 يوليو 1774 التي سمحت للروس بالدخول إلى البحر الأسود وذلك بالتنازل لهم عن بعض المناطق التي تقع عليه، وأعطتهم كذلك حرية الملاحة في هذا البحر وكذلك سمحت لأسطولهم التجاري بحرية عبور مضيقي البوسفور و الدردنيل أضف إلى ذلك امتيازات تجارية، وغرامة مالية قدرها مليوني روبل تدفع خلال ثلاث سنوات، وتنازلات أخرى . وفي المقابل استعاد العثمانيون المناطق التي احتلها الروس قبل ذلك مثل بيسارابيا و ولاشيا وملدافيا (الأفلاق والبغدان في الاصطلاح التركي العثماني)، وتم في هذه المعاهدة الاعتراف باستقلال القرم.

لقد كانت معاهدة كوجوك قينارجي من الناحية القانونية بمثابة الضربة القاضية بالنسبة للعثمانيين، وقاعدة لانطلاق كل المفاوضات والمعاهدات المجحفة اللاحقة. أما بالنسبة للروس فقد

Scanned with CamScanner

أعطتهم مكانة دولية وفرصة وموقعا للانطلاق. كما تعتبر هذه معاهدة بمثابة انطلاق ما اصطلح عليه فيما بعد بالمسألة الشرقية، فحتى توقيع هذه المعاهدة لم يتحرك الفرنسيون والإنجليز والهولنديون أمام تطور وتوسع القوة الروسية، فقد كانوا مشغولين بصراعاتهم الخاصة، وبتوسعاتهم الاحتلالية الإستيطانية أو بمحاولة السيطرة التجارية في أسواق آسيا وإفريقيا. فخلال القرن 17 طور الإنجليز والهولنديون تجارتهم في الإمبراطورية العثمانية، وحلوا بالتدريج محل الفرنسيين الذين تراجعت تجارتهم في هذه الأخيرة، إلا أن الفرنسيين وخلال القرن 18 عادوا إلى سابق تفوقهم في السوق العثمانية، وذلك لأن منافسيهم أولوا اهتمامهم بصفة خاصة بأمريكا والهند والشرق الأقصى. وبعد أن أصبحت إنكلترا سيدة الهند بدون منازع أواخر القرن 18، صارت تولي اهتماما للتوسع الروسي الذي قد يهدد إمبراطوريتها الأسيوية أو على الأقل الطريق المؤدية إلى الهند. إن الميدان الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي الذي ستتصارع فيه كل من إنكلترا وروسيا والنمسا وفرنسا ابتداء من الآن هو الإمبراطورية العثمانية التي أصبحت رهان "المسألة الشرقية".

V) المسألة الشرقية (1774 ــ 1878):

1) الإصلاحات العثمانية: كانت الإمبراطورية العثمانية، عند وصول السلطان سليم الثالث إلى الحكم (أبريل 1789)، تخوض حربا جديدة مع روسيا والنمسا. جاءت هدنة سفيتشوف Svitchov (غشت 1791) مع النمسا لتضع حدا ولمدة قرن من الزمن للعدوان وإبقاء الحدود على ما كانت عليه. أما فيما يخص روسيا فقد جاءت هدنة ياسي Jassy (يناير 1792) لترغم السلطنة العثمانية على التنازل لروسيا على المزيد من الأراضي، فقد نص صلح ياسي على تأكيد بنود معاهدة كوجوك قينارجي، وبذلك اعترفت السلطنة بضم روسيا للقرم وسيادتها على جورجيا كما استولت روسيا على ميناء أوجاكوف والأراضي الممتدة بين نهري بوج والدنيستر التي ما لبثت أن شهدت قيام ميناء أوديسا.

وقد كان لهذه الانتصارات الروسية نتائج بعيدة المدى، إذ لم يعد البحر الأسود بحيرة عثمانية فقد أصبح لروسيا فيه قواعد بحرية، كما أن روسيا حصلت على حق الاتجار الحر في الموانئ العثمانية، ومُنح اليونانيون العثمانيون حق الاتجار تحت حماية العلم الروسي مما أدى إلى اغتناء عدد كبير منهم وأصبحت لهم علاقات شاسعة، ومن ثمة أصبحوا يتطلعون إلى الثورة على السلطة المركزية. ومن جهة أخرى فإن الضعف الذي دب في الجسم العثماني والهزيمة أمام كل من روسيا والنمسا أعاد إلى أذهان الفرنسيين فكرة قديمة، مفادها أن تنتهز فرنسا فرصة هذا الضعف للسيطرة على مصر، لكي تستطيع المحافظة على مصالحها في الجهة الشرقية من البحر المتوسط، وفعلا خرجت الفكرة إلى حيز التطبيق سنة 1798 علي يد بونابرت. وكانت الحملة الفرنسية تهدف أيضا إلى قطع الطريق المؤدية إلى الهند عن بريطانيا، مما فتح صفحة جديدة في المسألة الشرقية والصراع الغربي حول أملاك الرجل المريض.

Scanned with CamScanner

أما فيما يخص الجانب العثماني ، فقد أصبح جليا أنهم فقدوا تلك الهيبة التي كانت لهم في أوروبا، بعد توقيعهم لمجموعة من المعاهدات المذلة. وقد أدركوا أخيرا أنهم بحاجة إلى إصلاح الجيش الذي بدونه لن يستعيدوا مكانتهم السابقة. فما دام الغرب، الذي التحقت به روسيا مؤخرا، أصبح الأقوى عسكريا، فلابد من الاقتباس عنه لأجل مسايرته ومجابهته.

كان سليم الثالث يريد إدخال مجموعة من الإصلاحات على الإمبراطورية وبخاص على الجيش، وكان الإعلان عن "النظام الجديد" سنة 1793 دليلا على ذلك، لكنه لم يكن كافيا،لأنه لا يدخل تغييرا جذريا على جيش الإنكشارية الذي كان وراء مجموعة من القلاقل. ومن جهة أخرى، فقد ظهرت مجموعة أحداث تمرد في كثير من الولايات (مثل سوريا والحجاز وبلغاريا وصربيا) أضف إلى ذلك حملة بونابرت. حينما حاول سليم الثالث من جديد إعادة تنظيم الجيش، ثار الإنكشارية وزحفوا على العاصمة إستانبول فخلعوا السلطان الذي تم اغتياله فيما بعد (يونيو 1808). ولم يدم حكم خلفه السلطان مصطفى الرابع سوى بضعة أسابيع، ليأتي بعده محمود الثاني (1808ـ1839) صاحب المبادرات الإصلاحية.

بعد أن وقع محمود الثاني معاهدة صلح بوخاريست (مايو 1812) مع الروس ـ هذا الصلح الذي تنازل بموجبه العثمانيون عن بيسارابيا Bessarabie للروس، واعترفوا بموجبه للصرب باستقلال ذاتي ـ بدأ مجموعة من الإصلاحات ، كان أهمها القضاء على جيش الإنكشارية في يونيو 1826 في مذبحة رهيبة. إلا أن هذه الإصلاحات كانت محدودة، وقد استكملها السلطان عبد المجيد الذي دشن بخط شريف كولخانة (3 نونبر 1839) حقبة حقيقية من الإصلاحات أو ما سمي بالتنظيمات. لقد أقر هذا الإجراء القانوني المساواة بين جميع رعايا السلطان، بغض النظر عن دينهم وعرقهم، وأن نفس القانون يجري على كل هؤلاء، كما أقر أن الضرائب تدفع مباشرة إلى الدولة وتحتسب حسب الثروة، وأن الخدمة العسكرية تفرض بإجراء القرعة. كما أدخلت مجموعة من الإصلاحات تهم الأرض، وأهمها الإقرار بالملكية التامة للأرض (1858). كما أدخلت مجموعة من الإصلاحات على النظام التربوي التقليدي وإن لم تطبق إلا في عهد السلطان عبد العزيز (1861ـ1876). كما أن السلطة والإدارة المركزية تم تنظيمها على النمط الأوروبي، وفي مايو 1868 تم تكوين مجلس للمستشارين ومحكمة عليا، وتُشكل المؤسستان من مسلمين ومسيحيين. وأخيرا تجب الإشارة إلى ظهور الصحافة الرسمية في البداية ثم المستقلة فيما بعد.

كل هذه الإصلاحات، التي اختصرناها بشدة، تمت في الوقت الذي كادت فيه مجموعة من الأزمات أن تهز أركان الإمبراطورية، وبخاصة التمردات التي اتخذت من القومية شعارا لها، فقد تم الاعتراف لصربيا بوضع الإمارة المستقلة ذاتيا تحت السيادة العثمانية، كما أن محمدا عليا استطاع أن يفرض نفسه واليا على مصر ابتداء من سنة 1805 ثم على الحجاز الذي اجتاحه بطلب من السلطان

Scanned with CamScanner

سنة 1812، وبعد القضاء على الحركة الوهابية ضم الجزيرة العربية (1818) وبعد ذلك سيطر على السودان (1822) الذي لم يكن خاضعا للسلطان العثماني، ثم على بلاد الشام (1832 ــ 1840).

2) **الأزمتين اليونانية والمصرية(1797ــ 1840)**: إن الأزمتين الأكثر خطورة جاءتا متتابعتين، وهما الأزمة اليونانية والأزمة المصرية. جاءت ــ بعد الحركة الانفصالية اليونانية التي نادى بها ريغاس Rhigas سنة 1797 ــ الثورة التي طالبت بالاستقلال الكامل لليونان، وذلك بعد سنة 1821. وقد لقيت هذه الثورة تأييدا ومساعدة كبيرين من طرف القيصر الروسي نيقولا الأول، وتعاطف الإنكليز الذين كانوا يخشون من انفراد روسيا بالتدخل، وكذلك تعاطف الفرنسيين بالرغم من أن هؤلاء كانوا على وفاق تام مع العثمانيين. طلب العثمانيون الدعم من محمد علي باشا واليهم على مصر، وقد احتلت جيوش الباشا جزيرة كريت وبعد ذلك شبه جزيرة المورة (1822ــ1825). وعندما حصل القيصر نيقولا الأول من العثمانيين في اتفاقية Akkerman في أوكرانيا (مارس 1826) على تنازلات مهمة، تحركت انكلترا وطالبت بتحكيم دولي، الشيء الذي رفضه السلطان العثماني، مما دفع إلى صراع بين الطرفين كانت نتيجته هو تدمير الأسطول العثماني بما فيه المصري في نفارين Navarin (أكتوبر 1827) وتقدم روسي ملحوظ في شرق الأناضول وتراقيا Thrace ، وهذا بدوره أدى إلى عقد معاهدة أدرنة (شتنبر 1829) وبعد ذلك مؤتمر لندن (فبراير 1830). وهكذا أصبحت اليونان دولة مستقلة، وحصلت روسيا على بودوليا la Podolie، وأصبحت كل من مولدافيا وولاشيا وصربيا تتمتع بالاستقلال الذاتي، وفُتح مضيقا البوسفور والدردنيل أمام كل السفن التجارية الأجنبية.

ما كادت الأزمة اليونانية تنتهي حتى انفجرت الأزمة المصرية، لقد أقدم محمد علي باشا والي مصر على اجتياح الشام وجزء من الأناضول، وكانت ذريعته هي عدم وفاء سيده السلطان العثماني بالوعود التي أعطاها له مقابل مساندته لإخماد الثورة اليونانية. اغتنم الروس مرة أخرى الفرصة وتدخلوا في السلطنة وبموجب معاهدة أنكيار سكيليسي Hükkàr-Iskelessi (يوليوز 1833) حصلوا على امتيازات عسكرية مهمة، وقبل ذلك تنازل السلطان بموجب معاهدة كوتاهيا Kutahya (مايو 1833) عن الشام وكيليكيا Cilicie لمحمد علي باشا. لم ترض هاتان المعاهدتان القوى الغربية، فبدأت التدخلات الدبلوماسية الروسية والإنجليزية لصالح السلطان، والفرنسية لصالح والي مصر. بل أكثر من ذلك حالت إنكلترا دون وصول محمد علي باشا إلى اليمن، وذلك باحتلالها لعدن سنة 1839. وقد انتهت الأزمة بخروج محمد علي باشا من الشام بعد الاعتراف له بالحكم الوراثي لمصر أي ببقاء الولاية في سلالته من بعده، وذلك طبقا لمعاهدة لندن سنة 1840. أما فيما يخص الإنكليز فقد استطاعوا في معاهدة المضايق فرض شرط عدم السماح لأي أسطول حربي غير عثماني بالمرور عبر مضيقي البسفور والدردنيل، وبذلك وجهوا ضربة قاسية لروسيا.

3) **بداية تجزئة الإمبراطورية العثمانية (1840ــ1878)**: بعد مرور حوالي عقد من الزمن ساد فيه السلم، وتم خلاله الشروع في تطبيق إصلاحات 1839، عادت المشاكل إلى الظهور، وذلك

Scanned with CamScanner

بالاختلاف حول الأماكن المقدسة المسيحية في السلطنة العثمانية وبخاصة في فلسطين. إذ كانت هذه الأماكن حتى ذلك الوقت تحت الحماية الروسية، إلا أن الفرنسيين وباسم الامتيازات المكتسبة، طالبوا بتلك الحماية. تطور الخلاف إلى صراع وذلك بسبب التعنت الروسي، واندلعت حرب القرم Crimée (1854ـ 1855) بين روسيا من جهة والسلطنة العثمانية وفرنسا وإنكلترا من جهة ثانية و التي انتهت بمعاهدة باريس (30 مارس 1856) وبالإعلان عن إصلاحات جديدة في السلطنة العثمانية (خط هامايوني في فبراير 1856. انظر في الموضوع أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص 207 ـ 223). وكان من نتائج هذه المعاهدة أيضا، اتحاد مولدافيا مع ولاشيا، واحتفاظهما باستقلال ذاتي تحت السيادة العثمانية، و شكلتا ابتداء من 1862 رومانيا. وأدت أحداث 1860 في جبل لبنان بين الدروز والمارونيين إلى إعطاء الجبل وضعا خاصا كان بمثابة استقلال ذاتي تحت تسيير متصرف مسيحي (بروتوكول 1861ـ1864)، وسمي الجبل بمتصرفية جبل لبنان.

إن ما طبع الفترة الموالية هو التنافس الشديد حول التأثير، الذي دار بين الفرنسيين والإنكليز في القاهرة واستانبول. واستطاع الفرنسيون التفوق على الإنكليز، إذ توجت جهودهم بشقهم لقناة السويس وافتتاحها بتاريخ 17 نونبر 1869، وقد شارك السلطان العثماني عبد العزيز في حفل الافتتاح، إلى جانب الإمبراطورة الفرنسية أوجيني وإمبراطور النمسا فرونسوا جوزيف. وقبل ذلك بقليل اندلعت أعمال عنف في جزيرة كريت تمخض عنها الإعلان عن بروتوكول جعل الجزيرة تحت إدارة مختلطة تتكون من المسلمين والمسيحيين. وفي سنة 1870 انفجرت أحداث في كل من بلغاريا وصربيا والبوسنة ورومانيا، ولم تكن روسيا بريئة من التحريض على انفجارها. وبالرغم من محاولة التهدئة الغربية والإصلاحات الليبرالية التي عرفها النظام العثماني بتولي السلطـــان عبد الحميد الثاني السلطنة(1876)، وتولي الليبراليين بقيادة مدحت باشا إدارة الحكومة ومنحهم للبلاد دستورا(دجنبر 1876)، فقد انفجرت الحرب في البداية بين الصرب والعثمانيين ثم بين الروس والعثمانيين، وقد انهزم بالطبع الباب العالي في الحربين واضطر إلى توقيع معاهدة صلح سان ستيفانو Saint Stefano (3مارس 1878) التي أفصحت عن الانتصار الباهر للروس وسيطرتهم على البلقان. إلا أنه أمام تدخل الإنكليز والنمسا، تدخل المستشار الألماني بسمارك Bismarck وذلك بتنظيم مؤتمر برلين(يونيو 1878)، هذا المؤتمر الذي أسس مرحلة جديدة في تفتيت الإمبراطورية العثمانية، فقد أصبحت كل من صربيا ورومانيا دولتين مستقلتين تماما عن السلطنة العثمانية، وظهرت منطقة مستقلة ذاتيا شمال رودوب Rhodope إنها الروملي الشرقية (بلغاريا الجنوبية) التي يسكنها البلغار، وألحقت باليونان تساليا Thessalie وجزء من ابير Epire ، وأصبح بإمكان النمسا السيطرة على البوسنة والهرسك Herzégovine . أما نصيب روسيا من جسم السلطنة العثمانية فكان مناطق قارص Kars (مدينة أرمينية) وأرضخان Ardahan وباطوم Batoum، وحصلت مقدونيا على نفس النظام الذي حصلت عليه جزيرة كريت. أما إنكلترا ولوقوفها إلى جانب السلطنة العثمانية فقد كافأتها هذه الأخيرة بالتنازل

Scanned with CamScanner

لها عن جزيرة قبرص، و كانت إنكلترا وفرنسا وإيطاليا قد تقاسمت بموجب اتفاقيات سرية شمال إفريقيا من تونس حتى مصر. وعند هذا الحد تم تعريف السلطنة العثمانية بالرجل المريض الذي لا يرجى شفاؤه.

VI) من السلطنة العثمانية إلى الجمهورية التركية:

ا) **عبد الحميد الثاني وإعادة الكرة (1876ـ1908)**: جاء عبد الحميد الثاني إلى سدة الحكم محمولا على أكتاف تيار إصلاحي ليبرالي، إلا أنه سرعان ما تخلى عن هذا النهج وعن كل الوعود التي قطعها على نفسه وهو في طريقه إلى السلطة، وكان على رأس هذه الوعود إعطاء البلاد دستورا، فبعد سنة تقريبا من إعلانه للعمل بالدستور عاد وألغاه ثم جمد البرلمان (مجلس المبعوثان) إلى أجل غير مسمى، وحدث ذلك في فبراير 1878.

كان عبد الحميد، بحكم الشروط الظرفية، معاديا لكل دعاة التجديد. كما أنه كان يشعر بمرارة وهو يفكر في التنازلات التي قدمت للقوى الغربية، وهذا كله دفعه إلى اللجوء إلى الاستبداد ومحْوَر سياسته على الجامعة الإسلامية، على أمل أن يوحد من حوله كل مسلمي الإمبراطورية، معلقا كل خيبته وكل ما أصاب الإمبراطورية على الأقليات الدينية. وقد كان الأرمن على الخصوص هم ضحايا هذه السياسة إذ نفذت مذبحتين في حقهم، الأولى سنة 1894 والثانية سنة 1896. ولم يكن كل هذا كافيا لإعادة الاستقرار الاقتصادي ولا لتهدئة الأوضاع السياسية. ففي الحقيقة كانت السلطنة العثمانية تمر بأزمة مالية خانقة، فحتى الخدمات العمومية لم تكن السلطنة قادرة على القيام بها إلا بعد توصلها بمبالغ مالية مسبقة من البنك العثماني، الذي هو بنك فرنسي إنكليزي أسس سنة 1863. وفي سنة 1881 أنشئت "إدارة الدين العام العثماني" وكان يشرف عليها مجلس يمثل الدائنين الأجانب، وقد خصصت لهذه الإدارة موارد ضرائب واحتكارات مختلفة كانت حصيلتها تخصص لدفع فوائد الديون وأقساط استهلاكها، ومن هنا كانت الإدارة تقوم بتحصيل وإنفاق المداخل على المشروعات العثمانية، كما أصبحت أداة جباية غير ذلك من الضرائب.

وتحول اسم البنك العثماني إلى "البنك الإمبراطوري العثماني"، وأصبح البنك الرسمي للدولة مع بقائه شركة أجنبية. وتنازلت السلطنة لمجموعة من المقاولات الإنكليزية والفرنسية والألمانية والنمساوية والبلجيكية عن تسيير أهم مؤسسات قطاع الخدمات العمومية، وعن استغلال بعض الموارد وتمهيد الطرق ومد السكك الحديدية...وذلك بشروط مجحفة وفي صالح هذه المقاولات الأجنبية.

إن المنافسة بين الدول الأجنبية قد تجاوزت إطار ما هو اقتصادي لكي تقتحم ما هو سياسي، خاصة في موضوع إعطاء ألمانيا امتياز مد خط بغداد الحديدي وإشراكها في التنقيب عن البترول واستغلال الآبار المكتشفة، مما أقلق جدا إنكلترا، هذه الأخيرة التي كانت تخشى عن الطريق المؤدية

Scanned with CamScanner

إلى الهند التي كانت تحتلها من ألمانيا المندفعة صوب الشرق انطلاقا من البلقان، وبخاصة أن اكتشاف البترول في بلاد فارس ولد عند إنكلترا رغبة احتكار هذه الثروة الواعدة في كل الشرق.

تضافرت مع هذه المصاعب الاقتصادية، التي كانت تعيشها السلطنة العثمانية، مشاكلٌ سياسية: ففي جزيرة كريت، اندلع عصيان ذوي الأصول اليونانية، وطالب هؤلاء بالاتحاد مع اليونان، وقد أدى هذا العصيان إلى اندلاع حرب يونانية عثمانية (1897). وفي بلغاريا، كان الروس يريدون فرض هيمنتهم. كما أن المسألة المقدونية، طرحت من جديد (1887ـ1903). إن المسألة البلقانية برمتها قد طرحت وذلك بسبب المنافسة بين العثمانيين والبلغار واليونان والصرب حول هذه المنطقة.

2) **شباب الأتراك (تركيا الفتاة) Jeunes-Turcs** : في هذه الظروف الآنفة الذكر انفجرت ثورة تركيا الفتاة أو شباب الأتراك (جمعية تأسست في باريس، انظر في الموضوع أصول التاريخ العثماني ص 265)، هؤلاء الذين ساهموا فيما بعد في تأسيس جمعية "الاتحاد والترقي". إن مجموعة من المثقفين والضباط العثمانيين من دعاة الإصلاح والليبرالية، الذين كانوا يعيشون إما داخل السلطنة أو في المنفى، حاولوا إعادة هيكلة الإمبراطورية على أسس ليبرالية وقادرة على التخلص من التبعية لأوروبا. وقد نجحت حركة قام بها الضباط في سالونيك في يوليو 1908، في إقناع السلطان عبد الحميد الثاني، بإعادة العمل بالدستور المعلق منذ 1878. مما أثار تفاؤلا في كل أرجاء السلطنة، وبخاصة في الولايات العربية، التي أيدت وباركت الحكومة الجديدة بقيادة جمعية الاتحاد والترقي. إلا أن هذه الأخيرة، وبدوافع تولدت في السياسة الخارجية، تنكرت للنهج الليبرالي، واتخذت خط المركزية المستبدة المتمحورة حول "قوميتهم الطورانية"، وهذا التحول الجذري جعل العرب والأقليات القومية العثمانية الأخرى، يتراجعون عن تعاطفهم مع حكومة الاتحاد والترقي.

لم تتوقف الحروب في معظم المناطق التي بقيت خاضعة للسلطنة العثمانية، ففي أفريقيا وبعد احتلال تونس من طرف فرنسا(1881)، جاء دور طرابلس الغرب التي سيطر عليها الإيطاليون سنة 1911، ومدوا عدوانهم إلى جزيرة روديس وإلى جزر الدوديكانيز Dodécanèse ، واعترفت لهم معاهدة أوشي Ouchy (أكتوبر 1912) بمشروعية هذا الاحتلال. ثم اندلعت حرب البلقان الأولى، فقد تحالف البلغار واليونانيون والصرب وهاجموا في شهر دجنبر 1912 الإمبراطورية العثمانية، مما نتج عنه فقدان هذه الأخيرة لأغلبية الأراضي في تراقيا Thrace ، إلا أن عدم التفاهم بين هؤلاء الحلفاء حول تقسيم الغنيمة سمح للعثمانيين في حرب البلقان الثانية باسترجاع أدرنة Andrinople وتراقيا الشرقية Thrace orientale وجزيرتين أخريين (Ténédos et Imbros) في دجنبر 1913. شددت حكومة الاتحاد والترقي، بعد اغتيال الصدر الأعظم محمود شوكت، قبضتها على السلطـــة بزعامة الصدر الأعظم جمال باشا وكذلك أنفير Anver، كما التجأت إلى الدعم الألماني مما دفع بالسلطنة إلى التحالف مع الألمان في الحرب العالمية الأولى (31 أكتوبر 1914).

Scanned with CamScanner

فشل الفرنسيون والإنكليز في محاولاتهم اختراق مضيق الدردنيل في الغرب، وفي الشرق أحرز الروس مجموعة من الانتصارات التي أجهضتها ثورة 1917 . وفي المناطق العربية العثمانية وصل الإنكليز بدون أدنى صعوبة إلى بغداد (مارس 1917)، وهيجوا الثورة العربية في كل شبه الجزيرة العربية وفلسطين وسوريا، هذه الثورة التي دامت بين سنتي 1916 و1918 أرغمت السلطات العثمانية على إخلاء هذه المناطق. وأقرت هدنة موردوس (30 مارس 1918) هزيمة العثمانيين وأدت إلى احتلال أطراف الأناضول من طرف الحلفاء، بما فيهم اليونانيين الذين نزلوا في منطقة إزمير في مايو 1919.

3) **قيام الجمهورية التركية:** لم تعد حكومة إستانبول قادرة على الوقوف أمام، ليس فقط تجزئة ما تبقى من السلطنة، بل أكثر من ذلك لم تستطع الحفاظ على وحدة الأناضول. تصدى لعملية التفتيت هذه للأراضي التركية العثمانية، ضابط حارب في الدردنيل وفي الشرق الأدنى، إنه مصطفى كمال، الذي نظم النضال من أجل وحدة واستقلال تركيا، ابتداء من 19 مايو 1919. أتاح له كل من نشاطه الدؤوب وهيبته، مساندة ودعم كل ساكنة الأناضول، وحتى بعض شخصيات عالم السياسة غير الأتراك. وهكذا لم يعترف بمعاهدة سيفر Sèvres، التي أقرت قانونيا تقسيم الإمبراطورية، ورسمت حدود تركيا ضمن هضبة الأناضول، مع إقامة دولة أرمينية وأخرى كردية داخل نفس الهضبة.

قاد مصطفى كمال ما بين سنتي 1920 و1922، حرب التحرير ضد اليونان التي تدعمها إنكلترا، بينما كان هو يحظى بتأييد رسمي سوفياتي وآخر شبه رسمي من طرف فرنسا وإيطاليا، وقد أدت انتصاراته على سقاريا la Sakarya وعلى النونو Ineunu إلى انسحاب اليونانيين من الأناضول. إن مفاوضات السلام التي انطلقت بعد هدنة مودانيا Mudanya (11 أكتوبر 1922)، قد أثرت في نتائج معاهدة لوزان Lausanne (24 يوليوز 1923)، إذ استرجعت تركيا حدودها الغربية الممتدة بين تراقيا وجزيرتي إمبورس Imbors وتينيدوس Ténédos . أقر كذلك في المعاهدة الأخيرة، ضرورة إعادة سكان الأناضول من أصل يوناني إلى بلدهم الأصلي، وعودة أتراك اليونان إلى تركيا الحديثة التأسيس، وبقيت السيطرة على المضيقين في يد تركيا، وألغيت الامتيازات الأجنبية، ولم تعد مسألة إقامة دولة أرمينية مطروحة، وكذلك الشأن بالنسبة لدولة كردية، واعترفت تركيا باستقلال الولايات العربية العثمانية.

لقد تأسست تركيا الحديثة، ولابد من إعطائها بنية جديدة، ولم يكن الوطنيون الأتراك يتصورون العودة إلى السلطنة ونظامها الذي اعتبر في رأيهم السبب الرئيس في الانهيار العثماني. وهكذا تم الإعلان عن قيام جمهورية تركية يوم 29 أكتوبر 1923، وبالتالي إلغاء السلطنة، وانتخب مصطفى كمال المعروف بأتاتورك (ومعناها: أبو الأتراك) رئيسا للجمهورية، وللقطيعة نهائيا مع النظام القديم تم نقل العاصمة من إستانبول إلى أنقرة، وكانت آخر مرحلة في القطيعة هو الإلغاء الرسمي لـ "الخلافة" ونفي آخر "الخلفاء" السلطان عبد المجيد الثاني، وهكذا انتهت ستة قرون من التاريخ العثماني.

Scanned with CamScanner

الأناضول في أواسط القرن الرابع عشر

Scanned with CamScanner

توسع الإمبراطورية العثمانية إلى سنة ١٦٤٨م

Scanned with CamScanner

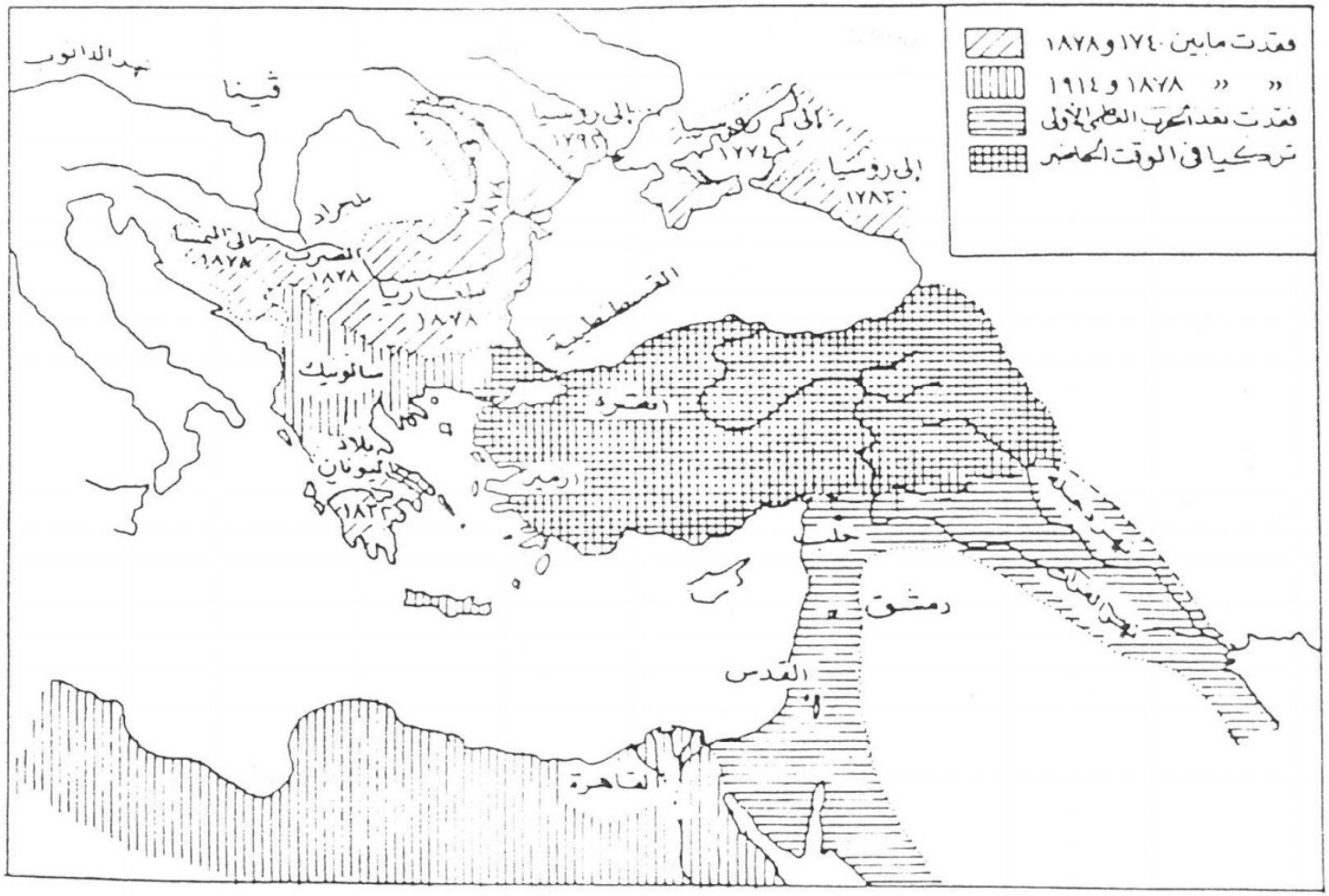

ضعف الامبراطورية العثمانية